الرباط، في 13 نوفمبر 2014

بيـان للرأي العـام

الموضوع : بيان للرأي العام الوطني بشأن مجموعة مقالات مغرضة صدرت بإحدى اليوميات المغربية

دأبت إحدى اليوميات المغربية على استهداف سمعة ونزاهة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب حيث عملت على نشر مجموعة من المقالات المغرضة في موضوع تشييد مقطع الطريق السيار الرابط بين مدينتي الجديدة وأسفي.

وتسجل الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب استغرابها الكبير حيال هذا التحامل المقصود والحملة الممنهجة لهذه الجريدة تحت غطاء ممارسة مهمة الإخبار. وما زاد في الاستغراب هو أن الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب سبق لها أن راسلت هذه الجريدة لتقديم المعلومات اللازمة، في إطار حق الرد المكفول قانونا، إلا أن الجريدة أبت إلا أن تستمر في نهجها غير آبهة بإظهار الحقيقة.

وإيمانا منها بضرورة الانفتاح على كل وسائل الإعلام ومن خلالها الرأي العام الوطني عقدت الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب لقاءا إعلاميا مفتوحا مع كل المنابر الوطنية بتاريخ14 أكتوبر 2014 قدمت فيه مستجداتها ومدى تطور إنجاز مشاريعها. و قد كانت فرصة للتطرق و بشكل مستفيض لإنجاز ورش الطريق السيار اسفي الجديدة و الإجابة بكل شفافية على الأسئلة التي طرحت من طرف السيدات و السادة الصحفيين.

وفي هذا السياق تؤكد الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب أنها ومنذ إحداثها تعمل على تنفيذ كل مشاريعها وفق نظام صارم لمراقبة جودة المنشآت، الذي لا يسمح بأي حال من الأحوال باستعمال مواد غير مطابقة للمواصفات والمعايير التعاقدية المنصوص عليها في دفتر التحملات لكل ورش.

وبالرجوع إلى ما نشرته هذه اليومية ، حيث تزعم "استعمال مواد مغشوشة في إنجاز الطريق السيار آسفي الجديدة" من قبل المقاولة التركية "تيرول"، بل وأكثر من ذلك تتهم المقالات المذكورة بوجود نية المحاباة تجاه الشركة التي رست عليها المناقصة وفقا لقانون الصفقات العمومية، هي في الواقع ادعاءات باطلة ولا تمت للحقيقة بصلة.

أما فيما يتعلق بالوثائق ذات الطابع التقني والتي استعانت الجريدة بها معتبرة إياها حججا دامغة على ما تدعيه، والحقيقة هي غير ذلك. إذ أن الأمر هنا يتعلق بوثائق رسمية تخص أوامر خدمة موجهة للمقاولة وكذا تقارير صادرة عن المختبر العمومي للتجارب والدراسات المتعلقة بمطابقة المواد المعروضة على الخبرة لمعايير الجودة والمزمع استعمالها في تشييد الطريق السيار.

وبهذا الصدد تؤكد الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب أن هذه الوثائق تشكل جزء لا يتجزأ من نظام المناولة والمراقبة المعتمد لديها. ولما عمدت جريدة "الأخبار" على نشر صور للوثائق ذاتها فإنها وضعتها خارج منطق نظام المراقبة المعتمد والذي يتشكل من سلسلة من المراحل المتعلقة بالمراقبة القبلية والبعدية. وهذه الوثائق في حد ذاتها هي أكبر حجة على صحة وسلامة النظام الذي تعمل وفقه الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، والذي يقوم على ثلاثة مستويات من المراقبة تتطلب تدخل ثلاث مختبرات للتأكد من جودة الأشغال.

ان الوثائق المستدل بها من طرف الجريدة في مقالها هي عبارة عن مراقبة الشركة الوطنية للطرق السيارة لمدى توفر عينات المواد المراد استعمالها من طرف المقاولة لما هو متضمن بدفتر التحملات مادام ان كل مادة لا تتوفر على الشروط المنصوص عليها في الدفتر فالشركة ترفضها ويتم استبعادها

اما الوثيقة الاخرى فتتعلق بالمراقبة التي تقوم بها الشركة اثناء الإنجاز وذلك بخصوص مطابقة المواد المستعملة لدفتر التحملات ولما اتفق عليه سابقا.

أن الشركة الوطنية للطرق السيارة تؤكد أن كل متر من اي طريق سيار تم دفع مستحقاته للمقاولة إلا و يستجيب للمعايير التعاقدية و أن كل ما يمكن تداوله من وثائق أثناء الإنجاز فهو تدبير مسطري داخلي يروم ضمان جودة المنشآت. وفوق كل هذا وذاك يمكن لكل جهة مختصة ومسؤولة تفحص كل المساطر الخاصة بإنجاز المنشئات المذكورة وهو ما ينطبق على ورش الطريق السيار آسفي الجديدة.

ولا يسع الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب إلا أن تستنكر بشدة، مرة أخرى، ما يطال سمعتها وسمعة مستخدميها من تشنيع ونية مغرضة في التشكيك في نزاهتهم بخصوص تدبير هذا المرفق العمومي من قبل هذه اليومية ، كما تحتفظ لنفسها بحق اللجوء إلى كل السبل القانونية المتاحة من أجل إظهار الحقيقة كماهي.